الوحدة الأولى: مدخل عام للبنوك

محتوى الوحدة الأولى

- _ تعریف البنك ووظائفه_
 - أنواع البنوك.
- □ وحدات تعتمد على أموال الغير.
- □ وحدات تعتمد على مواردها الذاتية.
- □ اتجاهات تقسيم وحدات الجهاز البنكي.
 - □ اتجاه تقلیدی.
 - □ اتجاه حدیث

تعريف البنك

- القانون رقم 90-10 مؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 19 الموافق 19 أبريل سنة 1990 يتعلق بالنقد و القرض : (قانون جزائري).
- □ "تعد بنكا" كل مؤسسة قرض تقوم لحسابها الخاص بحكم وظيفتها الإعتيادية بالعمليات التالية:
 - □ تجمع من غيرها الأموال بصفتها ودائع كيفما كانت مدتها وشكلها.
 - □ تمنح القروض كيفما كانت مدتها وشكلها.
- □ تقوم بعمليات الصرّف والتّجارة الخارجية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.

تعريف البنك

- □ تتولى تسيير وسائل الدّفع.
- □ توظف القيّم المنقولة وجميع العوائد المالية، وتكتتب بها وتشتريها وتسيّرها وتحفظها وتبيعها.
- □ ترشد وتساعد على العموم تقدّم جميع الخدمات الكفيلة بتسهيل نشاط زبائنها.
- تعد "مؤسسة قرض متخصصة" كل مؤسسة قرض لا تجمع بمقتضى قوانينها الأساسية إلا أصنافا من الموارد ولا تمنح إلا أصنافا من القروض التابعة لهدفها.

- تقوم البنوك في مباشرة نشاطها بجملة أعمال وخدمات تقدمها لعملائها وهي المتعارف على تسميتها بعمليات البنوك أو الأعمال المصرفية. وهذه الأعمال مختلفة ومتنّوعة وتتأثر سعة أو إنكماشا بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية لكل دولة من الدول.
- وتشمل هذه الأعمال، على سبيل المثال لا الحصر: قبول الودائع، ومنح القروض، والتحويل المصرفي، وإصدار الشيكات وقبضها، وفتح الإعتمادات، وخصم الأوراق التجارية، والكفالة، والعمليات على القيم المنقولة، وعمليات الصرف، وتأجير الخزائن الحديدية.

- حرص المشرع الجزائري عندما قام بوضع القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض - على بيان المقصود باصطلاح عمليات البنوك أو الأعمال المصرفية وذلك في المادة 110 منه والذي ورد بها:

تتضمن الأعمال المصرفية تلقي الأموال من الجمهور وعمليات القرض، ووضع وسائل الدّفع تحت تصرف الزّبائن وإدارة هذه الوسائل

- □ ثمّ قام نفس القانون بتحديد المقصود بكل صنف من هذه الأصناف الثلاثة من الأعمال المصرفية وذلك بالمواد رقم 111، 111 و 113 منه.
- □ فقد بينت المادة 111 المقصود بتلقي الأموال من الجمهور وذلك بقولها:

تعتبر أموال متلقاة من الجمهور، تلك التي يتم تلقيها من الغير، ولا سيما بشكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها.

□ وأمّا نص المادة 112، فقد بيّن المقصود بعملية القرض (والأصبح هو الائتمان OPERATION DE CREDIT). وذلك عندما قضى بأنّ :

تشكل عملية قرض في تطبيق هذا القانون ، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف آخر، أو يأخذ بموجبه ولمصلحة الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان أو الكفالة.

تعتبر بمثابة عمليات قرض عمليات الإيجار المقرونة بحق الخيار بالشراء ولاسيما عمليات الإقراض مع الإيجار.

الخيرا أشارت المادة 113 من قانون النقد والقرض لسنة 1990 إلى المقصود " بوسائل الدفع "و ذلك بالنّص على أن:

تعتبر وسائل الدّفع ، جميع الوسائل التي تمكّن من تحويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التّقنى المستعمل.

أنواع البنوك

- على الرغم من أن البنوك تقوم بنفس الوظيفة الأساسية وهي قبول الودائع ومنح القروض، إلا أنه يمكن تقسيمها إلى مجموعات حسب الصفة الغالبة على أنشطتها أو وفقا لأنواع الموارد التي تحصل عليها.
- □ حسب التقسيم وفقا لأنواع الموارد يمكن التفرقة بين نوعين من هذه المؤسسات:
 - □ النوع الأول: وحدات تعتمد على أموال الغير.
 - □ النوع الثاني: وحدات تعتمد على مواردها الذاتية.

وحدات تعتمد على أموال الغير

- تتميز هذه المجموعة باعتمادها على أموال الغير كمصدر أساسي لمواردها، حيث تعتمد في الأصل على قبول الودائع ولا تمثل حقوق الملكية سوى نسبة ضئيلة من الأموال التي تحوزها، ولذلك تسمى هذه المجموعة من الوحدات بنوك الودائع، وتعرف بالبنوك التجارية.
 - □ تتميز بنوك الودائع بمجموعة من الصفات أهمها:
 - أنها تقبل ودائع الأفراد والمنشآت.
 - □ تدفع ودائعها فورا (عند الطلب) أو بعد آجال محددة.
 - □ يمكن السحب على ودائعها بشكل شخصي.
 - □ تتمتع ودعائها وخاصة الجارية بخصائص النقود بشكل عام.

وحدات تعتمد على مواردها الذاتية

- طهرت هذه المجموعة من الوحدات بعدما تبين أن آجال الودائع التي تتلقاها بنوك الودائع قد لا يتيح لها توظيفها لآجال متوسطة أو طويلة، وهو ما يتنافى مع ما تتطلبه عمليات التوظيف من توافر الثبات في الموارد لمدة طويلة نسبيا.
- □ تعتمد هذه المجموعة على رأسمالها الذي يتم تدعيمه عادة بموارد إضافية، أهمها: إصدار سندات لآجال طويلة أو تخصيص مبلغ سنوي لدعم مواردها من ميزانية الدولة.

وحدات تعتمد على مواردها الذاتية

- □ تسمى هذه المجموعة بالمنظمات غير الودائعية على أساس أن قبول الودائع لا يعتبر النشاط الأساسي لها وتنقسم هذه المجموعة من المنظمات إلى نوعين، هما:
 - □ البنوك المتخصصة: صناعية، زراعية، عقارية
- □ بنوك الاستثمار: تتعهد بإصدار الأوراق المالية للشركات والمؤسسات.

- □ هناك اتجاهان فيما يتعلق بتقسيم الوحدات المكونة للجهاز المصرفى:
 - 🗖 الاتجاه التقليدي.
 - □ الاتجاه الحديث.

🗖 الاتجاه التقليدى:

- □ وجود فاصل بين وظائف كل نوع من أنواع البنوك، وذلك وفقا لطبيعة الموارد التي يعتمد عليها.
- □ تخصص كل نوع من أنواع البنوك في إدارة نوع من الأصول يتواءم مع طبيعة موارده.
- □ بنوك الودائع ليست مؤهلة للتمويل طويل الأجل، على اعتبار أن الودائع معرضة للسحب في أي وقت، وهو ما يوجب الحذر في توظيفها.

🗖 الاتجاه التقليدي:

- □ البنوك التي تعتمد على مواردها الذاتية (حقوق الملكية) يمكنها توفير التمويل طويل الأجل، نظرا لعدم وجود خوفا من عمليات السحب.
- تتنوع اختصاصات وحدات الجهاز المصرفي، فتختص البنوك التجارية بعمليات التمويل قصير الأجل والتجارة، وتختص بنوك الاستثمار بعمليات إصدار الأوراق المالية، أما البنوك المتخصصة فتخصص في عمليات التمويل متوسط وطويل الأجل.

□ الاتجاه الحديث:

- □ لا يوجد خط فاصل بين أنشطة بنك الودائع والبنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار.
- □ تمارس البنوك الأعمال المصرفية العادية والأعمال الأخرى التي تدخل ضمن وظائف بنوك الاستثمار والبنوك المتخصصة.

البنك المركزي

البنك المركزي عدة تسميات مختلفة، إلا أنها توضح مؤسسة واحدة، والتي تمثل بنك البنوك، ومن بين المسميات نجد مسمى الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، أو البنك المركزي في الجزائر، أو مؤسسة النقد في المملكة العربية السعودية.

تعريف البنك المركزي

البنك المركزي شخصية اعتبارية عامة مستقلة، يتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة، ويأتي البنك المركزي في أعلى قمة هرم الجهاز المصرفي للدولة.

مهام البنك المركزي

- □ يضطلع البنك المركزي بالمهام التالية:
 - □ إصدار العملة الوطنية.
- □ الاحتفاظ بالأصول السائلة الخاصة بالدولة، كالذهب والعملات الأجنبية.
- تسيير الاحتياطات القانونية للبنوك الأخرى في شكل حسابات لديه.
 - □ صياغة وتنفيذ السياسة النقدية.
- تنفيذ السياسات الاقتصادية للحكومة، بتقديم القروض لتغطية عجز الميزانية السنوية بما يسمح به القانون، وإدارة سندات الحكومة.

خصائص البنك المركزي

- تعد البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تقرها، والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها.
- يعد البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية التي تدير النظام النقدي، وتشرف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني، والتحكم في عرض النقد المالي بما يحقق المحافظة على القيمة الداخلية والخارجية للعملة الوطنية، وتعزيز الإنتاج، وتحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية للبلد.

خصائص البنك المركزي

- □ البنك المركزي يمتلك من الأدوات التي تمكنه من فرض سيطرته على المصارف التجارية، وجعلها تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب بتنفيذها.
- □ تمثل البنوك المركزية مؤسسات لا تعمل من اجل تعظيم الربح وإنما وجدت بهدف تحقيق الصالح العام للدولة.
- □ تركز البنوك المركزية جل أعمالها مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى، ونادرا ما تتعامل مع الأفراد.
- □ يمثل البنك المركزي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تحتكر إصدار العملة.

البنوك المتخصصة

- □ البنوك المتخصصة هي كل مؤسسة مصرفية حكومية أو خاصة أو مختلطة، أنشأت بهدف منح القروض وتمويل نشاط اقتصادي معين يندرج تحت تخصصها في قطاعات محددة: صناعية، عقارية، زراعية ...
- □ لا يشكل قبول الودائع تحت الطلب أوجه أنشطتها الرئيسية (نشاط ثانوي)، وإنما تعتمد على مواردها الذاتية لتقديم تمويلات متوسطة وطويلة الأجل بما يتناسب مع طبيعة تخصصها في قطاع معين.
- □ فتح العملاء لحسابات (ودائع) يكون كخطوة أولى لتمكينهم من الاستفادة من الخدمات التمويلية التي توفرها البنوك المتخصصة في مختلف القطاعات والمجالات التي ينتمون إليها.

مميزات البنوك المتخصصة

- □ التخصص في تمويل قطاع واحد من قطاعات النشاط الاقتصادي أو تمويل نشاط اقتصادي محدد في الاقتصاد الوطني.
- □ توفير القروض متوسطة وطويلة الأجل، بشروط أيسر من البنوك التجارية، سواء بالنسبة لأسعار الفائدة أو أقساط وفترات السداد، حتى ضمانات السداد.
- □ المشاركة في استثمارات الأنشطة والقطاعات التي تخدمها، وذلك بالمساهمة في رأس مال شركة المساهمة التي تنشأ لتزاول أنشطة اقتصادية داخل القطاع.
- □ تتخطى وظيفة البنوك المتخصصة الوظيفة المصرفية إلى توفير الخبرات والاستشارات الفنية والمالية للقطاع الذي تخدمه.

مميزات البنوك المتخصصة

- □ اعتماد البنوك المتخصصة على مواردها الذاتية بالدرجة الأولى قبل اللجوء إلى موارد خارجية.
- □ تسمح أنظمة البنوك المتخصصة باللجوء إلى الاقتراض من الجمهور بإصدار سندات، بينما لا يتاح ذلك للبنوك التجارية.
- □ يسمح للبنوك المتخصصة قبول معونات غير مستردة لتدخل ضمن مكونات موارد التمويل لدى البنك، سواء من جهات محلية عامة أو خاصة، أو من جهات أجنبية (مؤسسات تمويلية دولية، حكومات، مؤسسات عامة أو خاصة) وهذا بالطبع لا يسمح به للبنوك التجارية بأى حال.

أقسام البنوك المتخصصة

- □ إن تأسيس البنوك المتخصصة يكون حسب حاجة قطاع معين للتمويل، وفي الغالب تتخذ البنوك المتخصصة أحد الأشكال التالية:
 - □ البنوك الصناعية.
 - □ البنوك الزراعية.
 - □ البنوك العقارية.

البنوك الصناعية

□ هي بنوك تختص في تعاملاتها مع قطاع الصناعة دون غيره، وتعمل على تدعيم التنمية الصناعية انطلاقا من تمويل المشاريع الصناعية لمختلف المؤسسات التي تنتمي للقطاع، من خلال القروض المتوسطة والطويلة الأجل والتسهيلات المصرفية.

البنوك الزراعية

□ هي التي تختص بتمويل الأنشطة الزراعية، من خلال منح القروض المساهمة في رفع حجم الإنتاج الزراعي واستصلاح الأراضي، وحفر الآبار والتوسع في مشاريع الري، وكذا تربية المواشى والأبقار والدواجن وغيرها.

البنوك العقارية

وهي تلك البنوك التي تختص في منح قروض طويلة الأجل، قد تتراوح مدتها من سنة إلى غاية 30 سنة أو أكثر، وذلك لغرض تمكين العملاء من امتلاك أراض معدة للبناء، أو شراء سكنات أو ترميمها.

بنوك الاستثمار

- □ إصدار الأوراق المالية يتم في السوق الأولية، وهي السوق التي تباع فيها الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية، وفيها تحصل الشركات المصدرة للأوراق المالية على احتياجاتها من الأموال.
- □ إن وظائف بنوك الاستثمار تشمل تقديم أعمال مصرفية ذات صلة بالأسواق المالية.
- □ بنوك الاستثمار هي مؤسسات مالية، متخصصة في تسويق الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية بعدة أساليب.
- □ مصدر أموالها الأساسي يتأتى من رأسمالها والاحتياطات وإصدار الأوراق المالية الخاصة بها.

بنوك الاستثمار

- □ بالإضافة إلى تسويق الإصدار يقدم مصرف الاستثمار خدمات أخرى، مثل:
- □ تقديم المشورة بشأن نوع الأوراق المالية المصدرة، وسعرها، وحجم الإصدار وتوقيته، ونحو ذلك من الأمور التي تسبق عادة الإصدار نفسه.
- □ يتولى كافة الإجراءات التنفيذية، وما يتطلبه ذلك من الاتصال بالجهات الرسمية.

أساليب بنك الاستثمار لإصدار الأوراق المالية

□ تأمين تغطية الإصدار: ويتم ذلك بصور منها:

■ يقوم مصرف الاستثمار بشراء الأوراق المالية التي أصدرتها الشركة بسعر يقل عن السعر المتفق على بيعها به في السوق، ثم يقوم ببيعها للمستثمرين من الأفراد والمؤسسات الاستثمارية بالسعر المتفق عليه. ويتمثل ربح المصرف في الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع.

أساليب بنك الاستثمار لإصدار الأوراق المالية

□ تأمين تغطية الإصدار: ويتم ذلك بصور منها:

□ يقوم مصرف الاستثمار ببيع الأوراق المالية للمستثمرين نيابة عن الشركة المصدرة، مع ضمان تصريف الإصدار كله، أو حد أدنى منه، بسعر متفق عليه، بحيث إذا بقي شيء من الإصدار لم يتم تصريفه فإن المصرف يقوم بشرائه. ويأخذ المصرف مقابل ذلك عمولة، تتمثل في نسبة من حصيلة بيع الإصدار.

أساليب تسويق الإصدارات الجديدة من الأوراق المالية

□ أسلوب بذل أقصى جهد ممكن:

□ لا يضمن مصرف الاستثمار تغطية الاكتتاب في الأوراق المالية المصدرة، وإنما يقتصر نشاطه على بذل قصارى جهده في بيع هذه الأوراق، مقابل أجر متفق عليه، على أن يتم إرجاع الأوراق التي لم يتم بيعها إلى الشركة المصدرة.

□ أسلوب الترتيبات الخاصة:

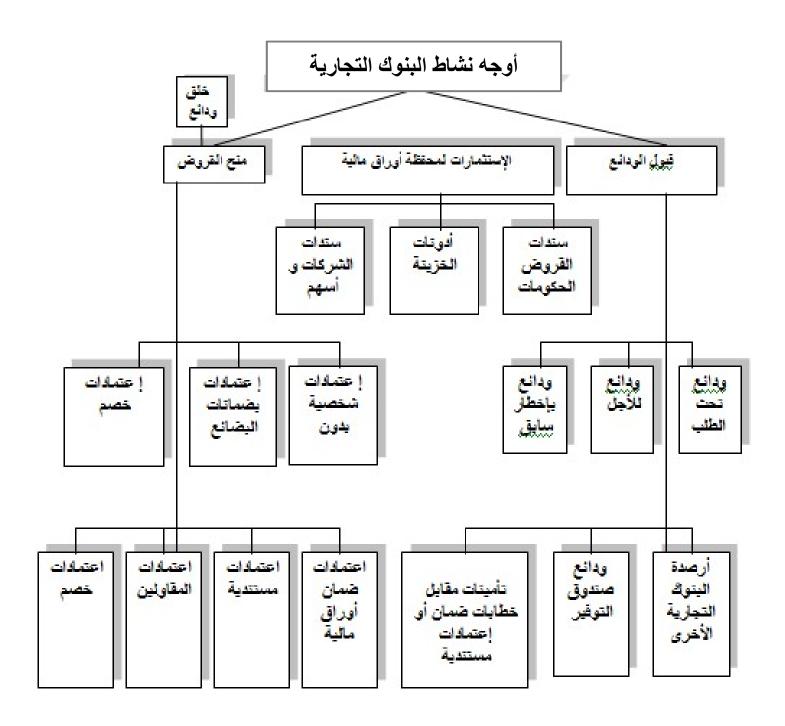
□ يرتب مصرف الاستثمار أمر بيع الإصدار الجديد من الأوراق المالية إلى مستثمرين معينين، كشركات التأمين، ويتقاضى المصرف أجراً مقابل أتعابه في مثل هذه الترتيبات.

تعريف البنوك التجارية

□ يقصد بالبنوك التجارية أو بنوك الودائع، المؤسسات المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات، عن طريق إصدار التزامات على نفسها تتخذ شكل الودائع الجارية والودائع الادخارية والودائع لأجل، وتستخدم حصيلتها لمنح القروض للغير بمختلف أصنافها، وأغلب القروض الممنوحة للغير قصيرة الأجل، وتركز أكثر على العمليات التجارية.

خصائص البنوك التجارية

- □ تعتبر البنوك التجارية من أكثر أنواع البنوك شيوعا، وتمتاز بمجموعة من الخصائص، نذكر أهما فيما يلي:
- □ البنوك التجارية هي بنوك للودائع بمختلف أنواعها، والتي تشكل الجزء الأكبر في هبكل مواردها.
 - □ تعنى البنوك التجارية بوظيفة خلق الودائع وتعبئتها.
 - □ تشكل القروض القصيرة الأجل جزءا كبيرا من موجوداتها.
- □ تمتاز البنوك التجارية بدرجة سيولة عالية نسبيا مقارنة بالبنوك الأخرى.



أهداف البنوك التجارية

□ تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق عدة أهداف تتماشى مع طبيعتها وتعاملاتها المالية المالية مع الغير، والتي تتركز حول ثلاثة أهداف رئيسة، وهي: الربحية، السيولة، والأمان.

هدف الربحية

- البنك منشأة مالية تسعى لتعظيم الربح، والذي يتحدد بالفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية، فإن البنوك التجارية تسعى إلى زيادة إيراداتها الكلية، وذلك بتوجيه مواردها إلى الاستخدامات الأكثر ربحية.
- المشكلة التي تواجهها البنوك التجارية أن الاستخدامات الأكثر ربحية كالقروض وغيرها من الاستثمارات تتصف بانخفاض درجة سيولتها وارتفاع مخاطرها، في حين أن عمل البنك يتطلب توافر درجة من السيولة والأمان في استخداماته للموارد المتاحة، وذلك حتى يتمكن من مواجهة طلبات المودعين.

هدف الربحية

- □ تتكون إيرادات البنك من العناصر التالية:
- □ الفوائد المحصلة من القروض الممنوحة للغير، والتي تعتمد على حجم القروض وسعر الفائدة ومدة القرض.
- □ الفوائد والأرباح الرأسمالية من الاستثمارات المالية، والحقيقية.
- الجور الخدمات المختلفة التي يقدمها البنك، كخدمة الأمانة، عمولات السحب والإيداع، والتحويلات إلخ

هدف الربحية

- □ وتتكون تكاليف البنك من العناصر التالية:
- □ الفوائد المدفوعة على الودائع الأجل والقروض لصالح الغير.
- □ الرواتب والأجور ومصروفات الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لصالح العمال.
- □ المصروفات والتكاليف الأخرى، وتشمل: مصاريف عقارية (الإيجار، الصيانة، التجهيزات)، مصاريف التأمين المختلفة (ضد السرقة، الحرائق)، المصاريف الإدارية والمكتبية، الخسائر الاستثنائية كالقروض غير المحصلة، الضرائب ...

هدف السيولة

- □ طبيعة عمل البنوك التجارية والعلاقة التي تربطها بالمودعين، تفرض عليها توفير سيولة كافية لدى المصرف، والتي تمكنه من أداء التزاماته المالية تجاه الغير بشكل آني دون تأجيل.
- □ تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس وقدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري.

هدف الأمان

- يقود هدف الأمان إلى المخاطر، والتي يقصد بها التقلب المستقبلي في العائد، مع احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها وبعبارة أدق هو التذبذب في العائد المتوقع على استثمار معين، وتحقق نتائج غير النتائج المراد حدوثها
- □ يسعى البنك إلى العمل في مناخ يتسم بالأمان والبعد عن المخاطر، وذلك بمحاولة اتباع سياسة التنويع في توظيفاته ورغم أهمية هذا الهدف إلا أنه يتعارض مع الربحية، لأن الأصول الأقل مخاطرة هي التي تولد العوائد الأقل، والعكس صحيح.

هدف الأمان

مهمة إدارة البنك هي إيجاد التوازن بين هذين الهدفين، عن طريق ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر على أساس أن يختار البنك الاستثمارات التي تتناسب مع درجة المخاطر المقبولة مع وجود حجم مناسب من الموارد الذاتية للبنك لتوفير عنصر الأمان لأصحاب الودائع.